الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.75
23 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

LIBRARY

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٦ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الهند : مشروع قرار *

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية عن دورته الخامسة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٣/١٥٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

وقد نظرت في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة المعقودة في مانيلا في الفترة من ٧ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١) وتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية العاشرة (٢) وعن دورته التاسعة عشرة ،

---

* يقدم وفد الهند مشروع القرار هذا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

(١) TD/268 و Add.1 .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/34/15) .

واذ تلاحظ بارتياح برنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا من قبل الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة السبعة والسبعين (٣) ، المعقود في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٦ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، واللذين يوردان الأهداف والاقتراحات التي طرحتها البلدان النامية في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

واذ تلاحظ أيضا بارتياح آراء وتوصيات المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا (٤) فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية ،

واذ تضع في اعتبارها ان عددا من المسائل المهمة المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد هي قيد التفاوض أو النظر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، من قبيل البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وبصفة خاصة انشاء الصندوق المشترك ، والنزعة الحمائية والتعديل الهيكلي ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ومشكلة الديون التي تواجهها البلدان النامية ، ونقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية ، والاصلاح النقدى الدولي ، ونواحي الترابط بين التجارة والتنمية والنقد والتمويل ، والمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، والمبادئ والقواعد المنصفة المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ، واشتراك البلدان النامية في النقل البحرى العالمي ، وابرام اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط ،

واذ تؤكد ان جميع احتياجات البلدان النامية تستحق العناية العاجلة من جانب المجتمع العالمي ،

١ — تحيط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة (١) وبتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية العاشرة (٢) ودورته التاسعة عشرة ؛

٢ — تلاحظ بخيبة أمل بالغة ان الاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة كانت محدودة جدا من حيث طبيعتها ؛

٣ — تحث جميع الدول ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على الاسراع ، عن طريق العمل على المستويين الوطني والدولي ، في تنفيذ الاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ومجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة عشرة ؛

٤ — تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣١ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن النزعة الحمائية والتعديل الهيكلي (٥) وتحيط علما بالمقرر ١٩٩ (د — ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ الذى اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن الموضوع ذاته ،

---

(٣) TD/236.

(٤) A/34/542 .

(٥) TD/268 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وتدعو الحكومات الى تنفيذ الالتزامات والتوصيات الناجمة عن ذلك تنفيذا كاملا ؛

٥ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥) ١٢٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الذى طلب فيه المؤتمر اتخاذ تدابير فورية للانتهاء من صياغة مواد اتفاق الصندوق المشترك واعتمادها في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك والى اختتام المفاوضات بشأن السلع الأساسية الفردية أو الاتفاقات أو الترتيبات، والى وضع أطر للتعاون الدولي للتوسع في تجهيز السلع الأولية في البلدان النامية والى زيادة مشاركة البلدان النامية في تسويقها وتوزيعها ؛

٦ - ترحب باعلان التبرعات للشباك الثاني ابان الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبالاعلان الهام عن التبرعات التي سيقدمها الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط الى الصندوق المشترك ، في الدورة الثانية للجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك ، وتحث البلدان والمؤسسات الدولية ، التي لم تعلن بعد عن تبرعاتها ، على الاعلان عنها في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك أثناء دورته الرابعة ؛

٧ - ترحب بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٥ (د - ٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ والمتعلق بالتجارة الدولية في الأغذية (٥) وتؤيد التوصيات الواردة فيه ؛

٨ - تؤيد التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٣ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ والمتعلق بالممارسات التجارية التقييدية (٥)، بما في ذلك تلك التي تتعلق بجمع ونشر المعلومات عن هذه الممارسات واعداد دراسات عن ترتيبات التسويق والتوزيع واساءة استخدام القوة السوقية المهيمنة التي تؤثر تأثيرا معاكسا على التجارة الدولية ؛

٩ - تؤيد ايضا التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٩ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) فيما يتعلق بالتدابير الرامية ، بشكل ثنائي وعن طريق المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، الى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية من حيث الكم والكيف وكذلك زيادة التدفقات الخاصة وغيرها من التدفقات غير الرسمية اليها ، بما في ذلك وصولها الى أسواق رأس المال الخاص ؛

١٠ - تؤيد كذلك قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠١ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ (٥) وتحيط علما بمطالب البلدان النامية بأن تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار في تنقيح النظام الدولي الحالي للملكية الصناعية ؛

١١ - تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٩ (٥) فيما يخص اجراء دراسات اضافية بشأن الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ،

ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٩٣ (د — ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ فيما يتعلق بتقديم تسهيلات ، بناء على الطلب ، من أجل التبادل المتعدد الأطراف فيما بين البلدان المعنية بشأن الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ؛

١٢ — تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٦ (د — ٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) وتكرر من جديد دعوة الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي لم تصبح بعد أطرافا متعاقدة في الاتفاقية الخاصة بمدونة قواعد سلوك اتحادات النقل البحرى ، الى النظر في إمكانية القيام بذلك لكى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن ؛

١٣ — تؤيد كذلك قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢١ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية والتقنية ، بما في ذلك التدريب ، من أجل مساعدة البلدان النامية على بناء اساطيلها التجارية ومرافق موانئها ؛

١٤ — تؤيد المقرر الوارد في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) ، الذى يقضي بالشروع في برنامج عمل جديد شامل لصالح أقل البلدان نموا ، يتألف من مرحلتين ، وتشدد على الأهمية التي يتسم بها بالنسبة لتلك البلدان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، المشار اليه في الفقرة ١١ (هـ) من ذلك القرار ؛

١٥ — تؤيد أيضا قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١١ (د — ٥) و١٢٣ (د — ٥) المؤرخين في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) بشأن الاجراءات التي يتعين على البلدان منفردة وعلى المجتمع الدولي اتخاذها للعمل على تلبية الاحتياجات ومواجهة المشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ؛

١٦ — تؤيد كذلك قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٩ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) فيما يتعلق بالنزعة الحمائية في قطاع الخدمات وتحيط علما بأنه قد طلب الى الأمين العام للمؤتمر أن يبادر باجراء دراسة وتحليل لما لهذه الممارسات من آثار على نمو النقل الجوى في البلدان النامية ؛

١٧ — تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٤ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) بشأن المسائل المؤسسية وتؤكد ، في سياق الفرعين " أولا " و " ثانيا " من ذلك القرار ، على ضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية بغية زيادة فعّالية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره أداة رئيسية للجمعية العامة من أجل المفاوضات المتعلقة بالمجالات الملائمة من التجارة الدولية وما يتصل بها من مسائل التعاون الاقتصادى الدولي ، وبوصفه من الأدوات الرئيسية للأمم المتحدة من أجل الاستعراض المتواصل للمشاكل المترابطة في ميدان التجارة الدولية وفي مجالات التعاون الاقتصادى الدولي ذات الصلة ، بما في ذلك حاجة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى مزيد من المرونة في الأمور المتعلقة بالميزانية والمالية والادارة من أجل تأدية مسؤولياته على وجه فعّال ؛

١٨- تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٥ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) وتقرر وجوب اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان الصفة الكاملة للغة العربية باعتبارها لغة عمل رسمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من حيث تسهيلات الترجمة الشفوية والتحريرية ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ؛

١٩- تحث جميع الدول على التوصل في وقت مبكر الى اتفاق بشأن المسائل المتبقية التي لها أهمية بالنسبة للبلدان النامية ، والتي أحالتها دورة المؤتمر الخامسة الى أجهزته الدائمة ؛

٢٠- تحث على أن تستكمل في أقرب وقت ممكن الدراسة المنصوص عليها في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٥ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) ، بشأن انشاء مرفق تكميلي لتمويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصيلة الصادرات ؛

٢١- ترحب بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٨ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) والمتعلق بالاصلاح النقدي الدولي وترحب ، بصفة خاصة ، بالمقرر الوارد فيه والقاضي بانشاء فريق حكومي دولي عالي المستوى من الخبراء ، في اطار المؤتمر ، يخصص لدراسة القضايا الأساسية المتعلقة بالتطور المقبل لنظام النقد الدولي ، وترجو أن يتاح تقريره ، الى جانب تعليقات مجلس التجارة والتنمية عليه وتوصياته بشأنه ، للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

٢٢- تؤيد التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٥) بشأن اتخاذ اجراءات على الأصعدة الدولي والاقليمي ودون الاقليمي والوطني لتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية والتعجيل بتحولها التكنولوجي ؛

٢٣- تؤكد من جديد ضرورة تنفيذ التدابير المذكورة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٠ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ من أجل مساعدة البلدان النامية على أن تشارك مشاركة منصفة في نقل البضائع ، وعلى الأخص البضائع السائبة ، المتولدة عن تجارتها الخارجية ؛

٢٤- تشدد على قرار الأونكتاد ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وبصفة خاصة على الأهمية التي تكتسبها الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المزمع عقدها في مستهل عام ١٩٨٠ للنظر في جملة أمور ، منها اقتراحات البلدان النامية من أجل تقديم الدعم الملائم فيما يتعلق (أ) باقامة نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، (ب) بالتعاون فيما بين المؤسسات التجارية الحكومية للبلدان النامية ، (ج) بانشاء شركات تسويق متعددة الجنسية فيما بين البلدان النامية ، وكذلك من أجل اجراء الدراسات وعقد الاجتماعات اللازمة عملا بقرار لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١ (د - ١) ؛

٢٥- ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ١٨٦ (د - ١٩) بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع الخطط التجارية الناجمة عن تلك العلاقات وتحث جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد على الاشتراك بشكل بنّاء في النظر في هذا البند في الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ؛

٢٦- تؤيد قرار الأونكتاد ١٠٧ (د - ٥) (٥) وترجو من مجلس التجارة والتنمية أن يوصي ، في دورته الحادية والعشرين ، بمكان وتاريخ ومدة انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، آخذا في الحسبان العرض الذي تقدمت به في هذا الصدد حكومة كوبا .

- - - - -